البرازي لـ«الوطن»: كلفنا أجهزة رقابية بالتحقيق بشكاوى حول الأسعار بالسورية للتجارة

مادة الزيت المدعومة توازي عدد البطاقات وتكفي الجميع

| عبد الهادي شباط

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي أن عدداً من الملاحظات تم توجيهها في مجلس الشعب من بعض الأعضاء حول أسعار المواد المطروحة في صالات السورية للتجارة، مؤكداً توجيه مؤسسات الوزارة وصالات السورية والأجهزة الرقابية لمتابعة هذه الملاحظات.

ولفت البرازي إلى أن زيارته مجمع الأمويين أمس بهذا القصد والتأكد من طبيعة المواد المعروضة والأسعار ومدى منافستها للسوق وهو واجب المؤسسة ولابد أن تحافظ عليه وأن معظم المواد والسلع المعروضة وخاصة التي يكثر الطلب عليها مثل المواد الغذائية والمنظفات والمعقمات وغيرها أسعارها تنخفض عن السوق بين ١٠-٣٠٪، مضيفاً: وهذا ما أكده عدد من زوار الصالة عند حواره والاستماع إليهم.

وبين البرازي أن توزيع مادة الزيت المدعومة من المؤسسة سيبدأ اليوم وحتى نهاية كانون الثاني القادم على مدى نحو شهر ونصف تقريباً عبر البطاقة الذكية وأن الكميات المتوفرة لدى المؤسسة موازية لعدد البطاقات ولا داعي لحصول حالات ازدحام أمام منافذ التوزيع لأن كل من يحمل البطاقة يمكنه الحصول على مادة الزيت وأنه تم تحديد مبيع عبوة الزيت سعة (١) ليتر بـ٢٩٠٠ ليرة علماً أن مبيعها في السوق يتجاوز ٥ آلاف ليرة.

ولفت إلى أن الحكومة تسعى لإضافة وتوزيع مواد إضافية عبر البطاقة وخاصة مادة الشاي عند توفرها، مؤكداً أنه لدى المؤسسة مخزون من مادتي السكر والرز يكفي لأشهر وأن توزيع هذه المواد مستمر عبر البطاقة مع تلافي بعض الملاحظات التي حدثت خلال عملية التوزيع في الدورة الأولى وأن نسبة توزيع مادتي السكر والرز في الدورة السابقة كان نحو ٨٩٪ مع تفاوت بين محافظة وأخرى حيث بلغت نسبة التوزيع في بعض المحافظات ٨٠٪ في حين محافظات أخرى وصلت حتى ١٠٠٪ وأن المؤسسة تسعى خلال الدورة الحالية عن كانون الأول والثاني لتنفيذ نسبة توزيع ١٠٠٪ للمواد المقننة المتاحة عبر البطاقة.

وكشف مدير عام السورية للتجارة أحمد نجم في حديثه لـ«الوطن» أن إجمالي الكمية التي باتت متوفرة لدى السورية من الزيت هي بحدود ٢,٥ مليون ليتر بموجب بعض العقود التي أبرمتها المؤسسة وأن المؤسسة تسعى لزيادة هذه الكميات وفق المتاح وأن من تصله رسالة من شركة تكامل لحصوله على مادتي السكر والرز بإمكانه الحصول معها على مادة الزيت.

وأشار إلى أن الكميات المتوافرة من الزيت لدى المؤسسة تكفي توزيعها على كل حاملي البطاقة ولا داعي لحدوث مظاهر ازدحام أمام منافذ البيع والتوزيع التابعة للسورية للتجارة وأن هناك نحو شهر ونصف وهي فترة كافية لحصول كل المواطنين على مخصصاتهم من مادة الزيت المدعومة وأنه سيتم طرح وتوزيع مادة الزيت في كل الصالات والمنافذ التي توزع فيها مادتي السكر والرز، لافتاً إلى أنه تمت معالجة بعض المشكلات المتعلقة بريف دمشق عبر زيادة عدد شاحنات وسيارات التوزيع بالريف وتشغيل بعض المستودعات التي كانت متوقفة.

وركز نجم على مراجعة المواطنين الذين يتأخر وصول الرسالة عندهم لأكثر من أسبوع أو ١٠ أيام للتأكد من حالة البطاقة وضماناً لاستلامهم مستحقاتهم من المواد التي يجري توزيعها عبر البطاقة.

بينما أوضح مدير فرع السورية بدمشق لؤي حسن أن بعض الحالات التي يتمكن فيها أصحاب البطاقات من الحصول على مخصصاتهم خلال فترة الشهرين أنه تم تمديد فترة التوزيع في الدورة الماضية لثلاثة أيام وكانت فترة كافية لهم للحصول على مخصصاتهم.

وبين أن هذا التمديد والوقت كان على حساب أيام الدورة الحالية وأنه لم يكن منح أكثر من هذه المدة، مشيراً إلى أنه تم توزيع بدمشق وحدها الدورة الماضية نحو ٥٦٠٠ طن منها ٣ آلاف طن سكر و٢٦٠٠ طن رز وهي كمية كبيرة ومقارنة مع نفس الفترة من الأشهر السابقة هناك زيادة في التوزيع بنحو ٨٠٠ طن تم توزيعها الدورة الماضية ونسبة التوزيع بدمشق كانت في الدورة الماضية ٩٥,٨٪.

خارطة الطيران من وإلى المطارات السورية.. و«PCR» غير مطلوب للرحلات الداخلية

مدير «الطيران المدني» لـ«الوطن»: إعادة افتتاح مطارات حلب واللاذقية والقامشلي اعتباراً من الغد

| فادي بك الشريف

كشف مدير عام المؤسسة العامة للطيران المدني في سورية باسم منصور في تصريح لـ«الوطن»، أن الوجهات الجديدة التي ستنطلق من المطارات الثلاثة بعد معاودة تشغيلها بقرار حكومي، ترتبط بالموافقات.

وبين منصور أن المقاطع التي تعمل عليها الشركات الوطنية حالياً سواء السورية للطيران أو «أجنحة الشام» تشمل كل من القاهرة، بيروت، بنغازي، أربيل، بغداد، النجف، الدوحة، الخرطوم، يريفان، إضافة إلى الرحلات التي تم الإعلان عنها والمتوجهة إلى الكويت كربط للقادمين من السعودية (باتجاه واحد)، وإلى طهران للربط باتجاه دبي.

وقال مدير المؤسسة: بالنسبة لمطار حلب، سيخصص لتسيير رحلات إلى القاهرة عبر المؤسسة السورية للطيران إضافة إلى بيروت، علما أن الأمر مرتبط بالموافقات اللازمة.

وأكد منصور أنه من الممكن تخصيص رحلات لمطار يريفان في أرمينيا، بالنسبة لرحلات السورية للطيران وشركة «أجنحة الشام».

وحول مطار القامشلي وسير الرحلات من خلاله، أكد منصور أنه من المقرر أن يخصص إلى مطار بيروت، وخاصة أن مطار بيروت يمكن الانطلاق منه إلى العديد من المحطات في دول العالم.

وأضاف منصور إن مطار القامشلي سيكون مشغلاً للرحلات الداخلية، على أن يبرمج رحلات خارجية من خلاله لاحقاً بعد حل مشكلة جهاز «PCR»، علما أن عدد الرحلات المخصصة حالياً هو ٤ رحلات بشكل مؤقت، على أن يستمر لاحقاً، وقد يتم تخصيصه لمقاطع أخرى غير بيروت.

ولفت مدير مؤسسة الطيران المدني إلى أن الرحلات ستبدأ بشكل تدريجي، على اعتبار أن كل حركة الطيران في العالم متأثرة بجائحة كورونا، على أن تبدأ بعد انتهاء «وباء كورونا» بنسب تدريجية من ١٠ إلى ٢٠ بالمئة، وهو ضمن الأنظمة العالمية في جميع المطارات، ويتم حسب القدرات التشغيلية.

وفيما يخص مطار اللاذقية، أكد منصور أن محطة الشارقة كانت قبل الأزمة، أساسية بالنسبة للاذقية، مضيفاً إنه حالياً بانتظار موافقة دولة الإمارات، وهذا غير متضح لغاية الآن، مضيفاً: نأمل أن نحصل على الموافقات خلال الفترة القادمة، لكن من المتوقع أن يتم الربط مع سلطنة عمان (مسقط) بنسب كبيرة لتسيير رحلات إليها، (وهذا يتضح قريباً).

وبين مدير الطيران المدني أن وثيقة الـPcr غير مطلوبة بين المطارات المحلية (بين المحافظات)، مشيراً إلى وجود ربط بين القامشلي ودمشق، مع محاولة تخصيص رحلات لبقية المطارات لاحقاً حسب القدرة التشغيلية للطائرات.

علما أنه فيما يخص الرحلات الخارجية، هناك مركز صحي متكامل في المطارات للتدقيق على القادمين واختبار الحرارة والتدقيق على صلاحية الـ(pcr) من البلد الصادرة منها، كما يوجد لدى شركات الطيران ماسح ضوئي للتدقيق في مدى صحة النتيجة الصادرة من المخابر السورية وذلك عن طريق موظفي الخدمات الأرضية، أما في مسألة القدوم فتدقق فيه وزارة الصحة السورية، مع تطبيق جميع الإجراءات الصحية عليهم.

هذا ونوه منصور باتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية للوقاية من كورونا على صعيد التعقيم وفرض ارتداء الكمامة والتباعد المكاني ووضع لصاقات على الأرضية، إضافة إلى التباعد ضمن المقاعد وجلوس المسافرين، مع إجراءات تعقيم كاملة للحقائب والطائرات والمسافرين عند الدخول إلى منطقة المغادرة وعند الوصول، وفرض ارتداء الكمامة داخل الطائرة.

يشار إلى أن مجلس الوزراء وافق على إعادة افتتاح مطارات حلب واللاذقية والقامشلي اعتباراً يوم غد الاثنين (٢١ الشهر)، على أن يتوقف مطار القامشلي في ٢٠٢١/١/١٠ وبمعدل ٤ رحلات في هذه الفترة.

«حبوب اللاذقية» تكسب وقتاً بقيمة ٣٥ ألف دولار في يوم واحد

| عبير سمير محمود

كشف مدير فرع المؤسسة العامة للحبوب في اللاذقية ربيع مروة لـ«الوطن»، عن تحقيق أرقام قياسية خلال عام ٢٠٢٠ على مستوى المؤسسة في عملية كسب الوقت بما يتجاوز ٣٥ ألف دولار أميركي، لتفريغ ٩ آلاف طن قمح خلال يوم واحد.

وأضاف مروة أنه وعلى مدى يومين تم تفريغ باخرة بحمولة ٢٥ ألف طن خلال ثلاثة أيام، مشيراً إلى أن هذه الإنجازات ترقى بالعمل إلى مستوى الدول المتقدمة بالنسبة لتفريغ بواخر الدوكعة ودقة العمل بها.

ولفت إلى أن الفرع حقق إنجازاً آخر على مستوى المؤسسة العامة عبر الربط في إنتاجية السيارات الشاحنة الناقلة للقمح والدقيق أكثر من ٥٥٠ مليون ليرة سورية.

وذكر مدير الفرع أنه تم تحقيق توفير في أجور النقل بقيمة ١٢٥ مليون ليرة، لنقل أكثر من ٦٠ ألف طن قمح بالقطار، بالإضافة لتوفير قيمة أجور طحن القمح في المطاحن العامة بقيمة تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة.

وفي السياق، أشار مروة إلى قيام المؤسسة العامة بإصدار الهيكل التنظيمي والملاك العددي للمؤسسة السورية للحبوب لتنظيم آلية عمل كافة العاملين واختصاصاتهم ومهامهم، لافتاً إلى استكمال عملية أتمتة كافة الأعمال المالية والتشغيلية والإنتاجية والإدارية على مستوى الإدارة العامة والفروع وربطها مع الوزارة كبرامج القابين وقوائم الشراء والإدارية.

وتابع بالقول إن المؤسسة تقوم بتحديث أنظمة التخزين لضبط عمليات التخزين والتسويق وقيودها بطريقة أكثر فاعلية ودقة عن الطرق السابقة ما يقلل الهدر واحتمال ضياع أي كمية.

وخلال العام الحالي، تم إصدار نظام بيوع بالمؤسسة الجديدة، بالإضافة لتوحيد نظام الوجبة الغذائية الوقائية لجميع الجهات وتم منحها لأكبر عدد تنطبق عليه شروط الوجبة من التعرض لمخاطر العمل لتشمل عدداً أكبر من السابق، وفق ما ذكر مروة.

أكثر من ٢٠٠ صناعي في «الملتقى الأول للصناعات النسيجية» بحلب

صباغ: إنتاج القطن لهذا العام يشكّل تحدياً كبيراً

الشهابي: سنعيد صناعة الغزل والنسيج إلى سابق عهدها

| حلب- خالد زنكلو

كشف وزير الصناعة زياد صباغ أن إنتاج القطن لهذا العام يشكل تحدياً كبيراً لدى جميع القطاعات، وأبدى عزم الوزارة على تطوير هذه الصناعة في جميع حلقات إنتاجها، في وقت شدد فيه رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي على أن جهوداً تبذل لإعادة صناعة الغزل والنسيج إلى سابق عهدها.

وأكد صباغ خلال «الملتقى الأول للصناعات النسيجية»، الذي نظمته غرفة صناعة حلب في فندق «شيراتون حلب» أمس وحضره أكثر من ٢٠٠ صناعي، أن مشاكل الصناعة «على طاولة الحكومة وقيد البحث»، على اعتبار الصناعة «أهم مكونات الاقتصاد وقاطرة النمو لقطاعات الاقتصاد الوطني، لما تقدمه من منتجات اقتصادية واستهلاكية تؤمن حاجة المواطن وتساهم في الناتج المحلي الكلي»، مشيراً إلى أن الصناعة السورية تطورت قبل الحرب «ونافست مثيلاتها في الأسواق العربية والدولية»، وأن الحرب استهدفت مكونات الاقتصاد كافة «وحظيت حلب بالحصة الأكبر من الاستهداف، كعاصمة الاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية».

وأوضح صباغ أن وزارة الصناعة، وفي ظل العقوبات الخارجية الحالية المفروضة على سورية «اعتمدت سياسة تعزيز صمود الاقتصاد الوطني واستدامة التصنيع المحلي، وانتهجت سياسة تهدف إلى إعادة ألق للصناعة السورية عبر إعادة إطلاق المنشآت الصناعية لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية ولتكامل جناحي الوزارة بالقطاعين العام والخاص، مضيفاً: يجب أن نعيش بعد الحرب في مرحلة تكاملية تشاركية للوصول إلى الأهداف المرجوة، وهذا مطلوب من كل القطاعات، وخصوصاً الخاص لتحسين المناخ الاستثماري».

وأكد أن صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الإستراتيجية التي تعتمد عليها الدولة في بناء اقتصادها «وبكل حلقات تصنيعها من الحلج إلى الغزل والنسيج التشبيكي، حيث عملت قوى البغي والعدوان على تدمير هذه الصناعة وسرقة حتى بذور القطن التي حسّنا نوعيتها وأصبحت تضاهي الأصناف العالمية»، وتابع: الكل يعرف عراقة هذه الصناعة في تاريخنا القديم والحديث»، ودعا إلى الوصول إلى «قواسم مشتركة ووفق الإمكانات للوصول إلى نتائج بأقصر الطرق لبناء الوطن وإعادة إعماره».

الشهابي لفت في كلمته إلى أن الملتقى، الأول من نوعه، سيغدو تقليداً سنوياً في عاصمة الصناعة السورية، وأبدى تفهمه للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وصناعة الغزل والنسيج بتوقف المادة الأولية من منطقة شرق الفرات لكنه طالب بتأمين الكهرباء بالحد الأدنى من المقدار الكافي في حلب «المظلومة».

وقال الشهابي: «هنا فقط نستطيع أن نتكلم عن كل سلاسل الحلقة النسيجية التي توجد في حلب فقط، مثل الغزل فالحياكة والصباغة وصناعة الألبسة، إذ تتفرد حلب كمركز لها في الشرق الأوسط، فقبل الحرب كانت كل هذه الصناعات منتعشة، وكانت تنافس غيرها لاسيما التركي الذي سرق مصانعنا».

وأضاف: «لدينا أسباب متعلقة بظروف الحرب والعقوبات، وأخرى متعلقة بقرارات نطالب فيها «كتوصيات إسعافية متكاملة وإجرائية منطقية تخص كل الصناعة النسيجية، ونحن هنا لطرح الحلول وليس المشاكل فقط».

بعدها، بدأت جلسات الملتقى، وخصصت الأولى لمداخلات صناعات الألبسة والتريكو والصباغة والتحضير والأقمشة المسترة والنسيج الآلي والستائر والمفروشات والسجاد مع ردود المداخلات، على حين خصصت الجلسة الثانية لمداخلات قطاعات الزراعة وحلج الأقطان والخيوط، بالإضافة إلى مداخلة المحور العام من خدمات ومصارف وحوامل طاقة وشحن، وغيرها، في حين اشتملت الجلسة الختامية على المقترحات والتوصيات.

ففي مجال صناعة الألبسة، طالب الصناعيون بحلب ببيئة استثمارية مناسبة لعمل الصناعة النسيجية تتضمن محفزات وتسهيلات تساهم في عودة رؤوس الأموال المهاجرة والخبرات الفنية التي تعاني نقصاً شديداً فيها وتحرير كافة القيود المفروضة عليها وإعطائها حصانة مكفولة تحت سقف القانون، وقدمت توصية إلى رئاسة مجلس الوزراء تدعو إلى الإسراع في إصدار قانون الاستثمار الجديد.

وطالب صناعيو الألبسة بتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني من خلال طرح منتجات ذات جودة عالية وأسعار تتناسب مع الوضع المعيشي الراهن في ظل ضعف القوة الشرائية، ما يؤدي إلى الحد من تهريب البضائع إلى السوق المحلي ويسري قاعدة قوية للتصدير، ودعت التوصية المقدمة إلى الإدارة العامة للجمارك إلى الاستمرار في الحد من البضائع المهربة من المعابر ومنطقة الشيخ مقصود.

كما دعا صناعيو الألبسة وزارتي الاقتصاد والنقل إلى تقديم دعم قوي للمعارض الداخلية والترويج لها في الدول المهتمة بالمنتج السوري عدا تسهيل دخول وفود رجال الأعمال إلى القطر وإقامة مقر معرض دولي في حلب وتشغيل مطار حلب. وطالبوا بالسماح باستيراد الأقمشة ذات الجودة العالية وبمواصفات قياسية محددة ضمن البيان الجزئي بالمخصصات وإيجاد الآلية الآمنة من المصرف المركزي لتحويل قيمة البضائع المستوردة والنادرة بالعملات الأجنبية وعدم اللجوء إلى تحويلها لبلد آخر.

أما في مجال صناعة التريكو فأوصى الملتقى وزارتي الصناعة والاقتصاد بتشجيع إجراءات اتفاقيات المدفوعات والمقايضة مع الدول الصديقة وإلغاء الضميمة على خطوط الأكريليك المقننة غير المنتجة محلياً.

وتضمنت التوصيات المقدمة إلى وزارات الكهرباء والصناعة والتعليم العالي والاقتصاد والموارد المائية ومديرية الجمارك، فيما يخص صناعة الصباغة والتحضير، زيادة كمية التغذية الكهربائية لمحافظة حلب بمعدل ٥٠ بالمئة على الأقل لنصل إلى ٣٠٠ ميغا وإعادة افتتاح قسم هندسة الغزل والنسيج بجامعة حلب وإعادة تفعيل الطرود البريدية والجوية مع الدول الصديقة لتأمين قطع التبديل اللازمة بغض النظر عن مصدر البضاعة، بالإضافة إلى توفير المياه الصناعية بشكل يومي ومستمر وكميات كافية إلى المدن الصناعية ومنح إجازات استيراد صالحة لمدة عام بدلاً من ستة أشهر وإعادة تفعيل قسم الغزل والنسيج في كلية الهندسة الميكانيكية ريثما يتم إحداث كلية الغزل والنسيج والصباغة والتحضير وكل ما يهم القطاع النسيجي وإلغاء الرسوم المفروضة على السيارات الخارجية من المرفأ، والتي تندرج تحت مسمى قائمة المواد الخطرة وإلغاء الموافقات لنقل البضائع بين المحافظات كون معظم المناطق باتت آمنة.

وفيما يخص صناعة الأقمشة المصدرة، طالبت التوصيات التي قدم الصناعيون مداخلات حولها بوضع آلية لاستيراد القطن المحلوج حسب إمكانية المحالج المحلية لتشغيل معامل خيوط القطاع العام بالطاقة الإنتاجية القصوى وتوفير كافة النمر والسعي لتزويد المعامل بمغازل (كومباكت) والسماح باستيراد الخيوط القطنية التوربينية والمسرحة والممشطة لفترة محدودة (٦ أشهر) مع تفعيل مراكز مراقبة الجودة في وزارة الصناعة والتشدد في مكافحة التهريب عبر المعابر وعبر الترانزيت من لبنان وتشكيل لجنة كشف مشتركة من الغرف مع الجمارك، علاوة على التشدد بإجراء كشوف المتابعة الدورية على المعامل من قبل مديريات الصناعة.

المصدّرون حصلوا على دعم بأكثر من ملياري ليرة

فياض لـ«الوطن» صرف دعم الشحن ١٠٠ بالمئة لصادرات عقود معرض دمشق الدولي

| رامز محفوظ

بين مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض لـ«الوطن» أن الهيئة قدمت دعم شحن بري وبحري بنسبة ١٠٠ بالمئة للصادرات السورية للعقود المبرمة على هامش معرض دمشق الدولي بدورتيه ٥٩ و٦٠ على التوالي، على حين أنها تقوم حالياً بصرف قيمة الدعم للعقود المبرمة على هامش الدورة ٦١ لعام ٢٠١٩.

وبين أن قيمة الدعم الذي قدمته الهيئة للعقود المبرمة على هامش الدورة ٥٩ لمعرض دمشق الدولي لعام ٢٠١٧ تجاوزت ١,٤٧١ مليار ليرة سوري وعلى هامش الدورة ٦٠ لعام ٢٠١٨ فقد تجاوزت قيمة الدعم المقدم ١,٠٤٨ مليار ليرة.

ولفت إلى أنه تم تقديم هذا الدعم استناداً إلى توصيات اللجنة الاقتصادية وقرارات وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وبالنسبة لحوافز التصدير أشار فياض إلى أن نسب دعم حوافز التصدير تختلف حسب السلعة وتتراوح بين ٥ و٩ بالمئة من قيمة الصادرات، لافتاً أنه بالنسبة للألبسة الجاهزة فإن نسبة الدعم الذي تقدمه الهيئة هو ٩ بالمئة من قيمة الصادرات وبالنسبة للصناعات الغذائية وزيت الزيتون فإن نسبة الدعم المقدمة هي ٧ بالمئة، أما بالنسبة للزيتون والخضار والصناعات الحرفية «صناعة السجاد» بالإضافة للغزول بأنواعها فإن نسبة الدعم هي ٥ بالمئة من قيمة الصادرات.

وأوضح أن قيمة حوافز التصدير التي صرفت من الهيئة لعام ٢٠١٩ بلغت أكثر من ١٥٤,٢ مليون ليرة.

وأشار إلى أن حوافز التصدير تهدف إلى دعم الشركات الصناعية السورية المنتجة والمصدرة لمجموعة من السلع عن طريق دعم التكاليف المتغيرة في مطارح الدعم المعتمدة «الكهرباء والتأمينات الاجتماعية والضرائب» وبنسب محددة من قيمة الصادرات الكلية للشركة الصناعية.

وأشار إلى أن هناك العديد من البرامج التي تنفذها الهيئة حالياً أبرزها برنامج دعم الصادرات الذي يتضمن حوافز التصدير وحوافز دعم الشحن.

وختم فياض بالقول: إن من أهم أهداف هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات دعم وتنمية وتطوير الإنتاج المحلي وتعزيز التنافسية ودعم وتعزيز الصادرات بما يخدم النمو الاقتصادي الكلي والمساهمة في تشجيع الاستثمار ودعم الإنتاج الموجه للتصدير والترويج للإنتاج المحلي وللشركات السورية داخل وخارج سورية من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات وإقامة حملات متعددة الأغراض والنشاطات، إضافة لإعداد الدراسات والبحوث حول الأسواق الخارجية وفرص التسويق والمساعدة في إزالة العقبات التي تعترض المنتجين والمصدرين في عملهم.